دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1975 -2011)

الأستاذ: كبير مولود

جامعة زيان عاشور بالجلفة

Abstract:

The following paper aims to identify the role played by the development programs in reducing of the phenomenon of unemployment in Algeria during the period of 1975 to 2011,In an attempt for modeling the phenomenon to be studied, so, unemployment is one of the most important problems that threaten the stability of the economies of the world, being considered that's an economic and social phenomenon in the same time, which requires the imposition and the adoption of multiple analysis tools to understand the nature and effects and then try to identify mechanisms to reduce it. In Algeria, many recent studies indicate to the volatility and the significant worsening of the unemployment rate through the stages of a modern economy, Because of privacy that is characterized by the Algerian economy and the reflection of the political dimensions of economic policy decision made known; the various development programs have a big impact on various macroeconomic variables, resulting in - by economic analyzes - to impact on unemployment rates positively and negatively by each stage.

الملخص:

تهدف هاته الورقة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه برامج التنمية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1975-2011)، في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة. فالبطالة تعتبر من أهم المشاكل التي تهدد استقرار اقتصاديات دول العالم كونها تعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، الأمر الذي يستلزم فرض واعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات الحد منها. ففي الجزائر تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى التذبذب والتفاقم الكبير لمعدلات البطالة خلال مراحل اقتصادها الحديث، ونظرا للخصوصية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري وانعكاس الأبعاد السياسية على قرار السياسات الاقتصادية المنتهجة؛ كان لبرامج التنمية المختلفة اثر كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مما أدى - حسب التحليلات الاقتصادية- إلى التأثير على معدلات البطالة إيجابا وسلبا حسب كل مرحلة.

الكلمات المفتاحية: برامج التنمية، البطالة، نمذجة، الاقتصاد الجزائري، الإنفاق العام، التضخم.

مقدمة:

يعتبر الاهتمام باستقرار الحالة العامة لاقتصاد الدول من أهم الأهداف الموكلة لبرامج التنمية؛ حيث تقوم بتحسين مختلف المؤشرات الدالة على استقرار المنظومة الاقتصادية وفي مقدمتها معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، غير أن تحقيق هاته النتائج الايجابية لمعدلات النمو ينعكس سلبا على معدلات البطالة وفق مفهوم ***Granger*** (**causalité au sens de Granger**)، ولذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع، خصوصا تلك التي تعكسها السياسة الاقتصادية الناتجة عن مختلف برامج التنمية والتي لها انعكاس مباشر على الظاهرة المدروسة.

حيث يتمثل السؤال الجوهري لهذه الورقة في:

إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية في الجزائر بالحد من ظاهرة البطالة من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1975-2011)؟

وانطلاقا من هذا السؤال يمكن وضع الأسئلة الفرعية الآتية:

- لماذا الاهتمام بظاهرة البطالة ضمن أدبيات النظرية الاقتصادية؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر على ظاهرة البطالة؟
- هل يمكن للبرامج التنموية المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تفرض هذه الورقة مبدئيا أنه:

- توجد علاقة تأثير متبادلة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- يمكن للبرامج التنموية الحد من ظاهرة البطالة بواسطة التأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة:

وضع إطار نظري لظاهرة البطالة ضمن النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على أهم تطوراتها ضمن مراحل الاقتصاد الجزائري.

التعرف على العلاقة التي تربط برامج التنمية بتغير مستويات البطالة خلال الفترة المدروسة، في محاولة لنمذجة الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تسعى الى التعرف على موضوع تتعدى أهميته الاقتصادية إلى أبعاد اجتماعية عميقة، وكون موضوع البطالة من أهداف السياسة

الاقتصادية التي تعبر عن مضمون البرامج التنموية المتتالية يمكننا التساؤل عن سبب التذبذب في معدلات البطالة خلال مراحل الاقتصاد الجزائري المختلفة والبحث عن الخلل الذي يهدد استقرار الاقتصاد ككل.

حدود الدراسة:

تم التطرق للإطار النظري المتعلق بظاهرة البطالة واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، بالإضافة إلى استعراض مراحل برامج التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ عن طريق دراسة مكتبية قمنا بها معتمدين بدرجة أولى على أحدث المراجع والتي تم التحصل عليها من مصادر مختلفة.

أما فيما يخص دراسة الحالة فشملت الفترة الزمنية (1975-2011) في محاولة لإيجاد نموذج قياسي يشرح دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة ومن اجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع، وكذا المنهج الاستقرائي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث؛ بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية.

هيكلة الدراسة:

قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: ظاهرة البطالة ضمن النظرية الاقتصادية.

المحور الثاني: دراسة تحليلية لتطور البطالة ضمن برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة (1975-2011).

المحور الثالث: القياس الاقتصادي لعلاقة البطالة مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1975-2011).

1. ظاهرة البطالة ضمن النظرية الاقتصادية

يعتبر موضوع البطالة من أكثر المواضيع التي تم البحث في ماهيتها وأسبابها وأفضل الطرق للتقليل من مخاطرها، كونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية في آن واحد ولها انعكاسات تسبب الركود الاقتصادي معيقة بذلك كل آليات النمو والتطور، ولمناقشة ظاهرة البطالة نستعرض مفهومها ومكانتها ضمن مختلف النظريات الاقتصادية بالإضافة إلى التعرف على أهم أشكالها (أنواعها).

1.1. مفهوم البطالة

تعرف البطالة بأنها فائض عرض العمل عن الطلب عنه عند مستوى معين من الأجور[1]، أو هي عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي[2].

أما مكتب العمل الدولي فيعتبر أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة؛ إذا توفرت فيه ثلاثة معايير هي [3]:

أن يكون بلا عمل: يضمن هذا المعيار استبعاد كل الأشخاص الذين يمارسون عملا عارضا من فئة البطالين؛

أن يكون يبحث عن عمل: حيث يقوم الشخص بإجراءات البحث عن عمل واثبات جدية البحث عن طريق التسجيل في مكاتب التشغيل، عرض طلبات العمل في الجرائد...؛

أن يكون متاحا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور: هذا المعيار يستبعد من دائرة البطالة كل الأشخاص الذين يبحثون عمل لفترات لاحقة؛

وفقا للمفاهيم السابقة يمكن ملاحظة أن البطالة تعني وجود اختلال في توازن عرض العمل والطلب عليه كما أنها تعبر عن وجود طاقات بشرية معطلة.

2.1. تحليل ظاهرة البطالة لدى أهم النظريات الاقتصادية

تتباين وجهات النظر لدى مختلف المدارس الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة البطالة، حيث يشير الموروث الاقتصادي إلى تطور المفهوم مع بداية أفكار المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى أطروحات المدرسة المؤسسية، وللتعرف على مجمل الأفكار التي ساهمت في شرح ظاهرة البطالة نستعرض أطروحات أهم المدارس الاقتصادية التي ناقشت الموضوع.

1.2.1. تفسير البطالة عند المدرسة الكلاسيكية:

يقوم الفكر الكلاسيكي في تحليله لظاهرة البطالة على الأجل الطويل؛ إذ يربط المفكرون الكلاسيكيون مشكلة البطالة بعدة عناصر منها: (المشكلة السكانية، تراكم رأس المال، النمو الاقتصادي، الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي)[4].

وتعتبر سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كامل الأسواق ومرونة الأجور والأسعار من الفرضيات الأساسية التي تشرح توجه الكلاسيكيين في تحليلهم لظاهرة البطالة[5]، حيث يعتبرون العمل سلعة تخضع لقانون العرض والطلب؛ وبالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الدولة في معالجة البطالة لان التوازن في سوق العمل يحدث تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، كما تعترف المدرسة الكلاسيكية بوجود نوعين من البطالة الإجبارية والاختيارية يحدثان وفق فرضية مرونة الأجور وتوازن سوق العمل.

2.2.1. تفسير البطالة عند المدرسة النيوكلاسيكية:

يعتمد تحليل المدرسة النيوكلاسيكية في شرح ظاهرة البطالة على عدة فرضيات أهمها:

يتحقق التوازن على المستوى الكلي دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق[6]؛

إنكار حصول بطالة واسعة وفقا لمبدأ مرونة الأجور والأسعار إذ يرون بضمان العمالة الكاملة في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، فالبطالة الإجبارية بعكس النظرية الكلاسيكية غير موجودة نظريا لدى النيوكلاسيك وهي سرعان ما تختفي إن وجدت[7]؛

يرون بالفصل بين مشكلة البطالة والمشكلة السكانية[8]؛

3.2.1. تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية:

قام **جون مينارد كينز** بشرح وجهة نظره حول أزمة الكساد العالمي 1929- 1933 في كتابه "النظرية العامة" (1936)، وأوضح قصور الرؤى لكل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وعدم واقعية أفكارهم وفرضياتهم في حل مشاكل الاقتصاد العالمي ويمكن عرض أهم أفكار كينز كما يلي[9]:

يقوم تفسير كينز للبطالة على تناقص الطلب الكلي الفعال مقابل العرض الكلي؛ فالطلب هنا هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يعتقد الكلاسيك.

تنشأ البطالة الاختيارية نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات (تناقص الطلب الفعال)؛

دعا كينز إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالرفع من الإنفاق العام وتحفيز الطلب الفعال للحد من معدلات البطالة المرتفعة، كما دعا إلى تخفيض معدلات الفائدة والضرائب للمساهمة في تخفيض تكاليف الإنتاج.

3.1. أنواع البطالة

تأخذ البطالة عدة أشكال يتم تصنفها حسب أسباب حدوثها، وللتعرف على أهم أنواع البطالة نستعرض أكثرها شمولا كما يلي[10]:

1.3.1. **البطالة الاحتكاكية:** تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية سوق العمل؛ أي تدفقات الأفراد المستمرة من والى سوق العمل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرات الاقتصادية، وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى؛

2.3.1. **البطالة الهيكلية:** يحدث هذا النوع من البطالة كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة؛

3.3.1. **البطالة الدورية:** إن البطالة الدورية هي الناتجة عن قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تقلص الطلب الكلي على العمل، مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض؛

4.3.1. **البطالة الموسمية:** ذلك أن بعض القطاعات الاقتصادية تتسم بطبيعة موسمية؛ مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً؛

5.3.1. **البطالة المقنعة:** وتعني الأشخاص الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم؛

6.3.1. **البطالة الاختيارية:** وهي التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل؛ بسبب ارتفاع تعويضات البطالة نسبيا أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل؛

7.3.1. **البطالة الإجبارية:** وهي التي يكون فيها الفرد مجبرا على البطالة رغم بحثه ورغبته في العمل.

2. دراسة تحليلية لتطور البطالة ضمن برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة (1975-2011)

شهدت برامج التنمية تنوعا كبيرا خلال مراحل الاقتصاد الجزائري حيث تنقسم إلى أجزاء مختلفة ساهمت الظروف المحلية والدولية في رسم معالمها، فمع بداية الاستقلال

كان الاقتصاد الموجه هو المنظم للحياة

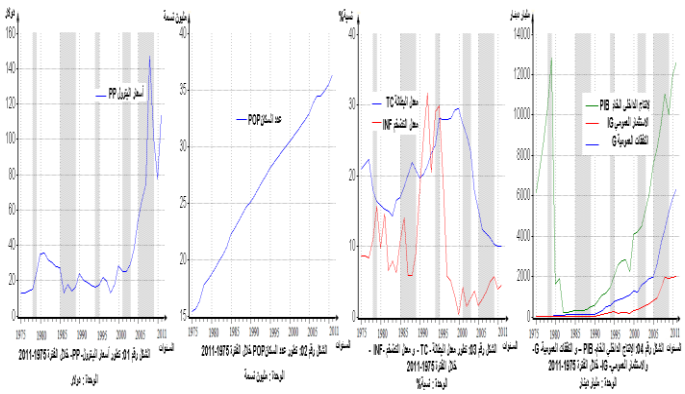

الاقتصادية لتليه مرحلة التخطيط اللامركزي مع بداية الثمانينات قبل البدء بعملية إصلاح النظام الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، نتناول أهم البرامج التنموية وآثارها على مختلف المتغيرات التي لها علاقة مباشرة بمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

2. 1. مرحلة التخطيط المركزي:

اعتمدت الجزائر على التوجه الاشتراكي كنظام اقتصادي للدولة، حيث تم تسيير الاقتصاد الوطني بالية التخطيط المركزي خلال الفترة 1967- 1979، والتحول إلى التخطيط اللامركزي خلال الفترة 1980- 1989 كنتيجة لغياب الجدوى الاقتصادية خلال فترة التخطيط المركزي وارتفاع تكلفتها.

2. 1. 1. المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977م

يهدف هذا المخطط إلى محاولة الرفع من الناتج المحلي بنسبة 10٪ سنويا[11]، حيث خصص له غلاف مالي قدره 110 مليار دج خلال مدة 4 سنوات (1974- 1977) وبلغت تكلفته الحقيقية 311.3 مليار دج، كما تمت الاستفادة من تجارب المخططات السابقة وذلك بتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسجلت معدلات البطالة في هذه الفترة نسب مرتفعة حول المجال 20.9- 22.3 % وقابلها انخفاض معدلات التضخم حيث لم تتعدى نسبه 8.5%.

2. 1. 2. الفترة الانتقالية 1978- 1979م

سجلت المخططات السابقة تأخرا يتمثل في الفجوة بين ما تم تخصيصه من أرصدة مالية والتكلفة الحقيقة لكل مخطط، هذا الأمر انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني حيث فاقت التكاليف قدرة الخزينة مع عدم توفر التمويل اللازم، وتم اللجوء إلى المديونية كحل بديل لإتمام مسيرة هذه المخططات، كما استمرت الجزائر في إتباع المنهج الاشتراكي بصفة مطلقة لتسيير اقتصاد الدولة وهذا ملاحظ من المظاهر العامة للاقتصاد، "حيث انخفضت استثمارات القطاع الخاص ل5.5٪سنة 1978م بعدما كانت تساهم بأكثر من 45٪في سنة 1967م"[12].

مع نهاية الفترة الانتقالية ظهرت بعض المؤشرات السلبية التي تبين هشاشة الوضع الاقتصادي رغم ما تم التخطيط له، فمع نهاية 1979م بلغت معدلات التضخم نسبة مرتفعة تقدر بـ 15.6٪ ولم تشهد معدلات البطالة الانخفاض المرغوب فيه حيث قدرت بـ 16.3٪ الأمر الذي ساهم في انخفاض حقيقي لمستويات المعيشة.

2.2. مرحلة التخطيط اللامركزي 1980- 1989م

كان هدف هذه المرحلة هو التخفيض من نسب الاستثمارات الصناعية وتوجيه هذه النسب إلى الاستثمار الزراعي والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الجهوية في توزيع المصانع والسعي نحو اكتساب تكنولوجيا رخيصة وبسيطة الاستعمال[13]، وتميزت مرحلة التخطيط اللامركزي بمخططين خماسيين(المخطط الخماسي الاول- المخطط الخماسي الثاني.(

1.2.2 المخطط الخماسي الاول 1980- 1984م

مع بداية هذا المخطط تم اعتماد التخطيط اللامركزي، وتخصيص غلاف مالي قدره 363.6مليار دج. ولوحظ انخفاض الاستثمارات الإنتاجية من 56٪الى24٪ خلال سنتي 1980و1984م بالترتيب، وهذا لصالح الاستثمار في البنية التحتية حيث ارتفعت نسبة استثماراتها من 30٪ إلى 55٪ خلال سنتي 1980و 1984م بالترتيب، ويفسر هذا الاختيار بمحاولة تحسين القدرة الاستيعابية والرفع من وتيرة الاستثمارات المنتجة[14].

خلال هذه الفترة تميزت معدلات البطالة بالثبات النسبي حول نسبة 15٪ حيث لم تشهد انخفاضا ملحوظا، اما معدلات التضخم فشهدت انخفاظا كبيرا وتراوح معدلها بين 6.3- 9.7 ٪ ماعدا سنة 1981 حيث بلغت 14.6 ٪.

2.2.2. المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989م

قدر الاعتماد المالي لهذا المخطط بـ 828.38 مليار دج، مع ارتفاع حصة القطاع الفلاحي إلى 15٪ مقارنة مع المخطط السابق، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 31.7٪.

وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط لوحظ ارتفاع حجم المديونية الخارجية من 15.9 مليار$ سنة 1984 إلى 28.6 مليار $ سنة 1989م. حيث يرجع سبب ذلك إلى تدهور حصة الجزائر من مدا خيل المحروقات بعد الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986بنسبة تقدرب50٪[15]، فانخفض دخل الجزائر الناتج عن تصدير المحروقات من 64564 مليون دج سنة 1985م إلى 34935 مليون دج سنة 1986م[16].

ارتفعت معدلات البطالة في حدود 16.9- 20.1٪ خلال هذا المخطط مقابل انخفاض نسبي لمعدلات التضخم (5.9- 14 ٪). لقد تميزت هذه الفترة باضطرابات اقتصادية متعددة كانخفاض أسعار البترول- تدهور الحالة المعيشية - ضغوط المديونية- ...، كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في خوض الجزائر لتجارب اقتصادية جديدة خلفت أثارا واضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت في التحول الحتمي من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، بعد المرور بالتعديل والتثبيت الهيكلي.

2. 3.الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989- 1998م

تعرف سياسات الإصلاح الاقتصادي بأنها تلك الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي لبلد ما وفق قواعد معينة[17]، ونظرا

للوضعية المتردية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق مجموعة الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي والتي تمثلت في: (برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991- برنامج التثبيت الهيكلي1994- برنامج التعديل الهيكلي 1995).

2. 3. 1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989م

قامت الجزائر بالتوقيع على برنامج الاستعداد الائتماني الأول والذي يمتد خلال الفترة 31 ماي 1989 - 30ماي 1991، وذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات[18] حيث استفادة الحكومة الجزائرية من السحب غير المشروط من حصتها والمقدرة بـ 623 مليون وحدة سحب خاصة (وحدة سحب خاصة تساوي 1.456234 دولار)، وتحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قيمته 886 مليون ثم[19].

2. 3. 2.برنامج الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991م

في 3 جوان 1991 أبرم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي حيث التزم بمنح قرض قدره 400 مليون $، ويتم اخذ هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100 مليون$ مع ضرورة مواصلة الإصلاحات.

وكحصيلة للفترة 1989- 1994 سجل معدل التضخم أعلى مستوى له سنة 1992 حيث بلغ 31.7٪، كما انخفض متوسط دخل الفرد من 3524 ثم سنة 1990 إلى 1853 ثم سنة 1993، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي ب 6,4 ٪، أما بالنسبة للمديونية فحافظت على نفس المستوى المحقق خلال سنة 1990، وشهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا سنة 1993 حيث بلغ سعره 14.1$ بعدما تعدى عتبة ال20 $ سنة1992،كما تميزت هذه الفترة بانفلات امني وتدهور للحالة الاجتماعية وارتفاع لمعدل التضخم بلغ ذروته بمعدل 31.7٪ سنة 1992 كما ارتفع معدل البطالة من 20 ٪ سنة 1990 إلى 23.4٪ سنة 1993، هذا بالإضافة إلى تسجيل متوسط معدل نمو سالب يقدر بـ (0.26- ٪) خلال الفترة 1990- 1994؛ كل هذه المؤشرات أعطت انطباعا سلبيا لسير الإصلاحات، حيث جمد القسط الأخير من القرض المستحق تحريره خلال شهر مارس 1992 لعدم احترام الحكومة الجزائرية محتويات الاتفاقية.[20]

2. 3. 3. برنامج التثبيت الهيكلي1994- 1995م

رغم الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر استمرت موجة الاختلالات الهيكلية، فكان برنامج التثبيت الهيكلي يهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي حيث ابرم اتفاق جديد لبرنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى ولمدة سنة كاملة إبتداءا من 11- افريل- 1994 إلى غاية 31- مارس- 1995، واستفادت الجزائر من قرض قدره 1.037 مليار$ يتم تسليم 551.5 مليون $ مباشرة بعد الاتفاق ويقدم الباقي على دفعات، كما تم الاتفاق على إعادة الجدولة للديون.

نتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع لرصيد العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار ثم نهاية سنة 1994، ليبلغ رصيد الجزائر الكلي من العملات الأجنبية 2.6 مليار ثم، كما انخفض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7 ٪ من الناتج الداخلي الخام، في حين قدرت قيمة الدولار الواحد ب35.1دينار جزائري، كما تميزت معدلات البطالة بارتفاع غير مسبوق حيث قدرت نسبتها بـ 24.3٪ سنة 1994 و28.1٪ سنة 1995، أما معدلات التضخم فبلغت أعلى مستوى لها بنسبة 29 ٪ و29.8٪ خلال سنة 1994 وسنة 1995.

2. 3. 4.برنامج التعديل الهيكلي(التمويل الموسع) 1995- 1998م

جاء هذا البرنامج كمرحلة تكميلية لبرنامج التثبيت الهيكلي ويمتد خلال الفترة ما بين (ماي1995 وماي 1998)، وبمقتضى هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مبلغ مالي يقدر بـ1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاص DTS[21]، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الحد من التضخم وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

ويمكن تلخيص أهم النتائج الايجابية للإصلاحات فيما يلي[22]:

شهد معدل التضخم انخفاضا مستمرا فانتقل من 29٪ سنة 1994الى 5.7٪ سنة 1997 و2.7٪ سنة 1999، وبلغ ادني معدل له بنسبة 0.3٪ سنة 2000 ؛

ارتفاع احتياطي الصرف من 1.5 مليار$ سنة 1993 إلى2.1 مليار$ سنة1995 ليبلغ8 مليار$ 1997سنة؛

شهد الناتج المحلي الخام نموا متواصلا حيث ارتفع من 2٪ سنة 1993 إلى 4٪ سنتي 1994- 1995 واستمر نموه لمعدل يفوق 4.2٪ سنة 2000.

أما النتائج السلبية للإصلاحات نلخصها فيما يلي:

تسبب البرنامج في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا، حيث ألحق ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة، حيث حافظت معدلات البطالة على نسبتها التي تفوق 28٪ في ظل الارتفاع التزايد لعدد السكان؛

بقي مستو الناتج خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا، فاستمر قطاع المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني بنسبة 95٪ من صادرات الجزائر، هذا الوضع كان سببا مباشرا في التأثر بالصدمات الخارجية كالأزمة الآسيوية سنة 1998 والتي تسببت في انخفاض أسعار البترول من 18.68$ سنة 1997 إلى 12.28$ سنة 1998[23].

مع سنة 1999 ارتفع سعر البترول ليبلغ 17.28$ حيث واصل ارتفاعه خلال السنوات الموالية، فكانت البداية لمرحلة جديدة شهدها الاقتصاد الجزائري مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، خلال الفترتين 2003/2001 و2009/2005 على التوالي.

2. 4. الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة

رغم الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بعد سنة 1998، لم تطمئن الحكومة الجزائرية لوضعها الاقتصادي إلا بعد توضح الرؤية لمسار المداخيل من الصرف الأجنبي، والتي استمرت في التراكم حيث بلغت 11.9 مليار$ سنة 2000، وللاستفادة من ذلك اعتمدت الجزائر خلال الفترة 2001/2014 على ثلاثة برامج: (برنامج الإنعاش الاقتصادي- برنامج دعم النمو - برنامج التنمية الخماسي).

2. 4. 1. برنامج الإنعاش الاقتصادي2001- 2003م

تم صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2003 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومة حيث قامت برفع كتلة الأجور والتي كلفت الحزينة 130 مليار دج[24]، وللحد من البطالة الناتجة عن معدل النمو السكاني وغياب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم توفير 728500 منصب شغل دائم و271000 منصب شغل مؤقت.

شهدت معدلات البطالة تحسنا نسبيا خلال برنامج الانعاش الاقتصادي حيث بلغت نسبتها مع نهاية البرنامج 23.7٪، اما معدلات التضخم فارتفعت نسبتها الى 4.2٪ سنة 2001 لتنخفض بعد ذلك لمستوى اقل من 2.6٪.

2. 4. 2. برنامج دعم النمو 2005-2009م

إستمرت الجزائر في تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر ب 55 مليار $ ما يعادل 4200 مليار دينار ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات[25].

تميز برنامج دعم النمو بانخفاض كبير لمعدلات البطالة حيث انتقلت نسبتها من 15.3٪ سنة 2005 الى 10.2٪ سنة 2009 كما سجلت نسبتها استقرارا خلال الفترة في حدود الـ 11٪، اما معدلات التضخم فتراوحت نسبتها بين 1.6 - 5.7٪ خلال فترة البرنامج. وارتفعت الواردات السلعية لسنة 2008 إلى 30 مليار$ بعدما كانت لا تتجاوز الـ 26مليار$ في السنة الماضية فالزيادة قدرت بـ13.3٪، كما قامت الحكومة برفع سعر البترول المرجعي خلال سنة 2007 حيث حدد بـ 37$ بدلا من 19 $[26]، وهذا يعكس الصورة الايجابية المتوقعة لأسعار البترول في السوق الدولية، كما واصل الناتج المحلي نموه الايجابي حيث بلغت نسبة نموه 5.5٪سنة 2005 و9.2٪ سنة 2006، لينخفض بعد ذلك إلى 5.4٪ سنة 2007، وبالنسبة لسعر الصرف مقابل الدولار لم يشهد تغيرا كبيرا حيث قدر ب73.3دج سنة 2005 لينخفض إلى 72.6 و69.9دج خلال سنتي 2006 و2007 بالترتيب.

2. 4. 3. برنامج التنمية الخماسي (2010 -2014)

تم اعتماد برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010- 2014 كمرحلة مكملة لبرنامج دعم النمو حيث تم تخصيص 21.214

مليار دج (286 مليار دولار)، ويشمل البرنامج جزئين[27]:

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل حوالي 130 مليار دولار؛

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

مع بداية البرنامج الخماسي وفي ظل تحسن اغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي (*الإنتاج الداخلي الخام الاستثمار العمومي أسعار البترول النفقات العمومية...*)، لم تشهد معدلات البطالة أي تغير إذ حافظت على نسبة 10٪ أما معدلات التضخم فتراوحت نسبتها بين 3.9- 4.5٪ خلال السنتين 2010- 2011.

3. القياس الاقتصادي لعلاقة البطالة مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1975-2011م

نحاول في هاته الدراسة تطبيق شعاع الانحدار الذاتي على المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، حيث استعملنا في دراستنا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية: (معدل البطالة TC- الناتج الداخلي الخامPIB - معدل التضخمINF- إجمالي الاستثمار العمومي I - النفقات العمومية G- أسعار البترول PET- عدد السكان POP)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية وتشمل الفترة 1975 إلى2011.

1.3.اختبار المتغيرات

قبل دراسة أي نموذج قياسي (قصير المدى - **نموذج تصحيح الخطأ**- أو طويل المدى- **علاقة التكامل المتزامن**-)؛ فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية ""**المتغيرات المستعملة في التقدير**""، وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

1.1.3 دراسة إستقرارية المتغيرات

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة - التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدة، وهذا بتحديد درجة التأخيرp باستعمال معيار AIC وSCH. وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج أن:

سلسلة معدل البطالة LTC متكاملة من الدرجة الثانية؛

سلسلة معدل التضخم LINF متكاملة من الدرجة الثانية؛

سلسلة الناتج الداخلي الخام LPIB متكاملة من الدرجة الأولى؛

سلسلة أسعار البترول LPET متكاملة من الدرجة الثالثة؛

سلسلة النفقات العمومية LG متكاملة من الدرجة الثالثة؛

سلسلة الاستثمار العمومي LI متكاملة من الدرجة الأولى؛

سلسلة عدد السكان LPOP متكاملة من الدرجة الثانية.

ملاحظة: الحرف « L » الذي يسبق كل متغيرة يمثل لوغاريتم هذه المتغيرة وقد اجري هذا التحويل لغرض تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده في المتغيرات.

2.1.3. اختبار علاقة التكامل المتزامن

بعد أن قمنا في المدخل السابق بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلصنا أن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من درجات مختلفة؛ وبما أن السلاسل ليست متكاملة آنيا - لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات- لا نقوم بإجراء اختبار طريقة المرحلتين لأنجل وغرا نجر (Granger et Engele).

النتيجة: بما أن السلاسل ليست في تكامل متزامن، فإننا لن نطبق شكل تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير.

2.3. تخصيص النموذج

بعد الدراسة الأولية لمختلف المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفا يتشكل نموذج شعاع الانحدار الذاتي من المتغيرات التالية:

Yt = (DDLTC, DLPIB,DDD LPET, DDDLG,DD LPOP)

إن الاكتفاء بتثبيت تباين السلاسل المدروسة وعدم إزالة مركبة الاتجاه العام للسلاسل قد يؤدي إلى حصول انحدار زائف؛ وهذا بالرغم من أن معامل التحديد (R^2) مرتفع نسبيا ومن ثم t المحسوبة كبيرة، حيث نتحصل على علاقة اقتران- ارتباط- ليست علاقة سببية.

ومن بين المؤشرات التي تلقي بظلال الشك أن الانحدار المقدر يحتمل أن يكون زائفا لما يكون $(R^2 > D\text{-}W)$ - معامل التحديد أكبر من إحصائية دربن واتس- .

1.2.3. تقدير النموذج

هناك عدة طرق لتقدير شعاع الانحدار الذاتي تعتمد الأولى على حذف الجذور الأحادية وذلك عن طريق فروق المتغيرات؛ إلا أن هذه الطريقة لديها عيوب تؤثر على جودة التنبؤ إذا كان في المدى القصير وذلك بحذفها للمعلومات المتواجدة على مستوى، أما طريقة أعظم احتمال بمعلومة كاملة (MVIC) بدورها حساسة كونها تحدث تقديرات تقاربية مثالية، وتتأثر بأخطاء التخصيص (erreur de spécification)، وتبقي طريقة المربعات الصغرى الأسهل تطبيقا حيث استعملت لتقييم نموذج شعاع الانحدار الذاتي الأصلي ويعطي نموذج (Var) ذو الدرجة P في الحالة العامة بالصيغة التالية:

$$X_T = A_0 + A_1 X_{T-1} + A_2 X_{T-1} + ... + A_P X_{T-P} + \varepsilon_T$$

بحيث: X_T : هو شعاع متكون من K متغيرة. A_I : هي مصفوفة المعالم التي سوف تقدر.

P : درجة تأخير النموذج. ε_T : متغير عشوائي.

- **تحديد درجة التأخير لمسار (VAR):** باستخدام برنامج eviewsوبعد عدة محاولات تقدير مع الاعتماد على معياري AIC –SCh؛ قررنا اختيار طول التأخير 04 والتي تقابل اصغر قيمة لـAIC وSC h، أي أن النموذج

الأفضل هو (4) VAR والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تحديد درجة التأخير.

درجة التاخير	AIC	SCh
2	-2.01	-1.34
3	-1.86	-0.88
4	-2.75	-1.43

المصدر: إعداد الباحثين.

النتائج الخاصة بتقدير النموذج الأصلي (نخص بالذكر معادلة البطالة فقط والذي هو محور دراستنا) باستخدام برنامج

$$DD\,LTC = 0.23 + 0.867\,DDLTC(-1) - 0.045\,DDLTC(-2) - 0.136\,DDLTC(-3) + 0.083\,DDLTC(-4) + 0.024\,DLPIB(-1) + 0.030\,DLPIB(-2) + 0.014\,DLPIB(-3) - 0.063\,DLPIB(-4) - 0.003\,DDLPOP(-1) - 0.008\,DDLPOP(-2) + 0.023\,DDPOP(-3) - 1.779\,DDLPOP(-4) - 0.013\,DDDLPET(-1) - 0.018\,DDDLPET(-2) + 0.088\,DDDLPET(-3) + 0.052\,DDDLPET(-4) - 0.150\,DDDLG(-1) + 0.041\,DDDLG(-2) - 0.251\,DDDLG(-3) + 0.012\,DDDLG(-4)$$

$R^2 = 0.98$ $FC = 36.09$ $n = 30$ $SCR = 0.058$

*eviews*وسوف نقوم بتحليل نتائج التقدير.

2.2.3.التفسير الاقتصادي

تشرح لنا هذه المعادلة معدل البطالة بدلالة القيمة السابقة وبالمتغيرات المتأخرة: (الناتج الداخلي الخام - عدد السكان - أسعار البترول - النفقات العمومية).

وبالرجوع لإطار الظاهرة نظريا نجد أن المعادلة مقبولة من الناحية الاقتصادية؛ كون معدل البطالة يتأثر بصفة مباشرة بالبطالة للفترات الثلاثة السابقة حيث يرتبط معدل البطالة في السنة t ارتباط طردي مع معدل البطالة في السنة السابقة لها t-1، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع معدل البطالة في سنة ما يتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا خلال السنة المقبلة والعكس صحيح، إذ يفسر ذلك بالتوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة، فسنوات من الانتعاش والازدهار الاقتصادي تتبعها دائما سنوات من الانكماش والتراجع في أداء النشاط الاقتصادي، كما أن معاملات معدل البطالة ذواتا التأخر الثاني والثالث (t-3.t-2) سالبة وهذا يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة في السنة t ومعدلات البطالة في السنتين (t-3.t-2) على التوالي، وتفسير العلاقة العكسية ناتج عن مجموعة البرامج والسياسات التي تتدخل الحكومة وفقها لتعديل بعض الاختلالات الموجودة في سوق الشغل.

- بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام للفترات الثلاثة السابقة وهذا منطقي؛ كون الزيادة في الناتج الداخلي الخام يخلق زيادة في المشاريع وبالتالي خلق مناصب عمل وهي موافقة للنظرية الاقتصادية؛

- توجد علاقة طردية بين معدل البطالة وعدد السكان موافقة بذلك النظرية الاقتصادية والتي أثبتت ذلك من خلال نظرياتها المختلفة.

- تبين من خلال النتائج أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة وأسعار البترول للفترات الثالثة والرابعة السابقة؛ وعلاقة عكسية خلال الفترات الأولى والثانية للفترات الثلاثة، يفسر ذلك بأن أسعار البترول تؤثر بصفة مباشرة في الناتج الداخلي الخام، وهذا الأخير يؤثر على زيادة حجم الاستثمارات

وبالتالي زيادة مناصب العمل والتقليل من معدل البطالة، وبحكم السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر يتم التخطيط للبرامج بناء على معطيات سعر البترول وبذلك يتاثر سوق الشغل إيجابا وسلبا وفق العلاقة السابقة.

- هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة في السنة t والنفقات العمومية في السنة السابقة (t-1) و(t-4)، وطردية في السنوات (t-2) و(t-3) وهذا يعكس فعالية سياسة الإنفاق العام التي تنتهجها الدولة، فعندما تقرر زيادة الإنفاق العام خلال سنة معينة فانه يؤدي إلى نقص معدل البطالة للسنتين المقبلتين أو ثلاث سنوات.

3.2.3. التفسير الإحصائي

معامل التحديد: $R^2=0.98$ أي أن 98% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات 2 0% تدخل ضمن هامش الخطأ.

اختبار ستودينت: أغلبية المعلمات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على البطالة وهذا عند مستوى معنوية 5 %.

اختبار فيشر: معامل فيشر من جهته أيضا اكبر من القيمة النظرية وبالتالي فالنموذج جيد ولدية قدرة تفسيرية عالية والمتغيرات المستخدمة تؤثر معا فبي النموذج.

اختبار التوزيع الطبيعي: قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات وهي اختبار سكيونس للتناظر واختبار كيرتوزيس للتفلطح عند مستوى معنوية 5% وقد وجدنا أن:

v_1 $\pi 1.96$ و v_2 $\pi 1.96$

وبالتالي فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي أي نقبل بفرضية التناظر والتفلطح النظري، كما تأكدت باستخدام اختبار جارك- بيرا (jarque-Berra) حيث أن إحصائية jarque-Berra أقل من χ_2^2 عند مستوى معنوية 5%وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بطبيعية الأخطاء

اختبار الشوشرة البيضاء: قمنا بإيجاد الشكل البياني للارتباط الذاتي للبواقي حيث وجدنا أن كل الحدود تقع داخل مجال الثقة وهذا مؤشر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي، كما أن كل الاحتمالات الإحصائية ل Ljung-Box أكبر من 5% وبالتالي نقبل بأن البواقي هي عبارة عن شوشرة بيضاء.

3.3. دوال الاستجابة والسببية

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، وتهدف دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات إلى صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

1.3.3. تحليل الصدمات

تحصلنا على النتائج التالية:

من خلال تطبيقنا لصدمة على DLPIB أدى إلى انخفاض في معدل البطالة في الفترة الأولى ثم ارتفعت في الفترة الثانية ثم تبقى متذبذبة في الفترات المتبقية بين زيادة ونقصان.

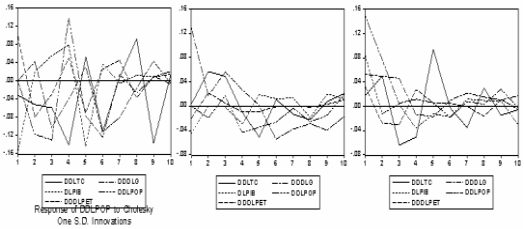

من خلال تطبيقنا لصدمة على DDLPOP أدى إلى تذبذب معدلات البطالة بين زيادة ونقصان في كل الفترات.

من خلال تطبيقنا لصدمة على DDDLPET أدى إلى انخفاض في معدل البطالة حتى الفترة الرابعة ثم زيادة في معدل البطالة في الفترة الموالية، وتبقى متذبذبة في الفترات المتبقية بين زيادة ونقصان.

من خلال تطبيقنا لصدمة على DDDLG أدى إلى زيادة في معدل البطالة للفترة الأولى ثم تنخفض في الفترات المتبقية حتى الفترة الخامسة ثم تبدأ في التذبذب في ما تبقى من الفترات، وهذا يعني أن أي تغير ما يحدث للناتج الداخلي الخام ولعدد السكان والإنفاق الحكومي وأسعار البترول تؤدي إلى زيادة أو نقصان في معدلات البطالة.

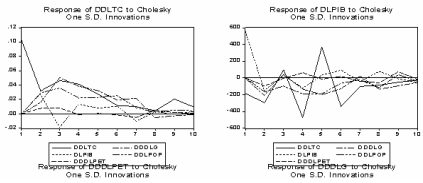

بينت النتائج أن الصدمات كانت قوية خلال المراحل الأولى لتنخفض بعد ذلك وتصبح شبه معدومة وهذه ميزة نماذج الـ ***VAR*** ؛ بحيث تقدم لنا جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات.

2.3.3. السببية

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 5%، حيث ان الناتج الداخلي الخام يساهم بشكل جيد في تفسير معدل البطالة F=6.35 (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.04 وهو أقل من 0,05) والعكس غير محقق؛

نقبل عدم وجود السببية بين النفقات ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو0.55 وهو أكبر من 0,05)؛

نرفض عدم وجود السببية بين معدل البطالة والنفقات حيث تساهم البطالة بشكل

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/31/07 Time: 07:47
Sample: 1975 2011
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DLPIB does not Granger Cause DDLTC DDLTC does not Granger Cause DLPIB	31	6.35214 2.71020	0.04521 0.05647
DDDLPET does not Granger Cause DDLTC DDLTC does not Granger Cause DDDLPET	30	3.01254 1.96524	0.65213 0.13681
DDDLG does not Granger Cause DDLTC DDLTC does not Granger Cause DDDLG	30	0.76684 4.13254	0.55871 0.03214
DDLPOP does not Granger Cause DDLTC DDLTC does not Granger Cause DDLPOP	31	5.73215 2.86213	0.04521 0.49859
DDDLPET does not Granger Cause DLPIB DLPIB does not Granger Cause DDDLPET	30	0.67627 2.08833	0.61593 0.11849
DDDLG does not Granger Cause DLPIB DLPIB does not Granger Cause DDDLG	30	1.86666 0.49679	0.15391 0.73827
DDLPOP does not Granger Cause DLPIB DLPIB does not Granger Cause DDLPOP	31	1.86008 0.99305	0.15338 0.43209
DDDLG does not Granger Cause DDDLPET DDDLPET does not Granger Cause DDDLG	30	8.29146 2.57098	0.00035 0.06776
DDLPOP does not Granger Cause DDDL... DDDLPET does not Granger Cause DDLPOP	30	2.30140 0.80948	0.09239 0.53309
DDLPOP does not Granger Cause DDDLG DDDLG does not Granger Cause DDLPOP	30	1.46245 3.73652	0.24906 0.04956

جيد في تفسير النفقات F=4.13 عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.03 وهو أقل من 0,05)؛

نرفض عدم وجود السببية بين معدل البطالة وعدد السكان، حيث يساهم عدد السكان بشكل جيد في تفسير معدل البطالة F=5.73 عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو0.04 وهو أقل من 0,05)؛

كما أن أسعار البترول يؤثر على معدل البطالة ولكن بنسبة أقل بـ: (F=3.01) والعكس صحيح.

وكخلاصة للمرحلة الأولى نقول أن نموذج VAR بمتغيراته الداخلية: (DDLTC; DLPIB; DDDLPET; DDDLG; DDLPOP)

عموما يشرح لنا جانبا هاما من الاقتصاد الوطني لمختلف مظاهره (البطالة،الناتج الداخلي الخام،النفقات العمومية،أسعار البترول،عدد السكان) والأثر الهام للبطالة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

خاتمة

عالجت هذه المداخلة موضوع البرامج التنموية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة البطالة خلال الفترة (1975-2011)، حيث تتأثر مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ببرامج التنمية مساهمة بذلك في تغيير مستويات البطالة على المدى القصير وأحيانا يمتد تأثيرها للأمد الطويل.

شهد الاقتصاد الجزائري تنوعا كبيرا خلال مراحل تطوره، فكانت البرامج التنموية تختلف حسب كل فترة الأمر الذي انعكس على العديد من المتغيرات الاقتصادية مساهمة بدورها في عدم استقرار معدلات البطالة؛ حيث لم تشهد ثباتا وفق المعدل المرغوب به عالميا ولشرح العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة كانت نتائج نموذج شعاع الانحدار الذاتي - VAR- كما يلي:

يشرح النموذج المتغيرة التابعة - **معدل البطالة**- بمجموعة المتغيرات المستقلة - **القيمة السابقة والمتغيرات المتأخرة**- المتمثلة في: الناتج الداخلي الخام- عدد السكان- أسعار البترول - النفقات العمومية.

يرتبط معدل البطالة *DDLTC* في السنة t ارتباط طردي مع معدل البطالة في السنة السابقة لها والسنة ذات التأخير الرابع) 4 *DDLTC(-* DDLTC(-1) في حين أن معاملات معدل البطالة ذواتا التأخر الثاني والثالث(2 (-)DDLTC(- 3DDLTC سالبة وهذا يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة في السنة t ومعدلات البطالة في السنتين2-t.3-t على التوالي.

توجد علاقة طردية بين معدل البطالة *DDLTC*والناتج الداخلي الخام *DLPIB* للفترات الثلاثة السابقة *t-3.t-2.t-1*؛

توجد علاقة طردية بين معدل البطالة*DDLTC* وأسعار البترول*DDDLPET* للفترات الثالثة والرابعة السابقة؛ وعلاقة عكسية خلال الفترات الأولى والثانية للفترات الثلاثة؛

هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة *DDLTC* والنفقات العمومية في السنة السابقة وذات التأخير الثالث، *DDDLG(-3-)*. *DDDLG(-1)* في حين توجد علاقة وطردية في السنوات *t-4.t-2*.

توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة *DDLTC* وعدد السكان في السنوات ذات التأخير

t-4.t-2 .t-1

الهوامش:

1. بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون- ديسمبر/كانون الأول 2006، السنة الخامسة، ص 02.
2. عبد الرحمن يسري احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص 205.
3. Muller Jacques et Pascal Vanhove et Jean longatte, **Manuel et applications: Economie**, Dunod, Paris, 4eme édition, 2004, p 71.
4. محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص15.
5. صطوف الشيخ حسين، **البطالة في سورية 1994- 2004**، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، تموز 2007، ص 11.
6. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
7. محمد جلال مراد، مرجع سابق، ص16.
8. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
9. John Maynard Keynes, **La Théorie générale**, Ed. petite bibliotheque, payot, 1975, pp371,372.
10. البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص ص 149- 166.
11. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** - ، الطبعة الأولى، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 211.
12. AHMED BENBITOUR, **l'Algérie en troisième millénaire defis et potentialites**. e'dition Marinoor, Algérie 1998, p50.
13. Hocine Benissad, **Algérie Restructuration et Réformes économiques 1973/1993**, OPU, Algérie 1994, p7.
14. AHMED BENBITOUR, **Op.Cit**, p63
15. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص214.
16. WWW.ONS.DZ 02:33 3/2011/001
17. خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، " **الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04- 05 ديسمبر 2006، ص4.
18. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص220.
19. عزيزة بن سمينة، **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04- 05 ديسمبر 2006، ص ص6- 7

20. لمزيد من الاطلاع انظر:
21. بلعزوز بن علي، **" اثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر- "** (أطروحة دكتوراه دولة)، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر،2003- 2004، ص ص190- 194.
22. عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص8.
23. فاتح ساحل ولطفي شعباني، **"آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04- 05 ديسمبر 2006.، ص5.
24. www.opec.org 3/2011/00400:05
25. مسعود درواسي، **"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004"** (أطروحة دكتوراه دولة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 377.
26. عمار زيتوني، **"المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970- 2004"**(أطروحة دكتوراه دولة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2006، ص145.
27. انظر:
28. MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2001, Octobre 2000, p5.
29. www.opec.org 17:48 02/01/2013.
30. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص230.
31. نفس المرجع السابق، ص231.
32. http://www.mf.gov.dz/economie 05:39 03/01/201.3
33. بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)**، الاثنين 24 ماي 2010، ص 01.

المراجع باللغة العربية:

1. البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
2. بلعزوز بن علي، **" اثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر- "** (أطروحة دكتوراه دولة)، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر،2003- 2004.
3. بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون- ديسمبر/كانون الأول 2006، السنة الخامسة.
4. بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)**، الاثنين 24 ماي 2010.
5. خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، **" الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم"**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04- 05 ديسمبر 2006.

6. صطوف الشيخ حسين، **البطالة في سورية 1994- 2004**، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، تموز 2007.
7. عبد الرحمن يسري احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية.
8. عزيزة بن سمينة، "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04- 05 ديسمبر 2006.
9. عمار زيتوني، "**المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970- 2004**"(أطروحة دكتوراه دولة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2006.
10. فاتح ساحل ولطفي شعباني، "**آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04- 05 ديسمبر 2006.
11. محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
12. مسعود درواسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**" (أطروحة دكتوراه دولة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، 2005- 2006.
13. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.د

المراجع باللغة الأجنبية:

14. MINISTERE DES FINANCES, **Rapport de Présentation DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2001**, Octobre 2000.
15. Muller Jacques et Pascal Vanhove et Jean longatte, **Manuel et applications: Economie**, Dunod, Paris, 4eme édition, 2004
16. John Maynard Keynes, **La Théorie générale**, Ed. petite bibliotheque, payot, 1975.
17. AHMED BENBITOUR, **l'Algérie en troisième millénaire defis et potentialites**. e'dition Marinoor, Algérie 1998.
18. Hocine Benissad, **Algérie Restructuration et Réformes économiques 1973/1993**, OPU, Algérie 1994.

المواقع الالكترونية:

19. WWW.ONS.DZ
20. http://www.mf.gov.dz/economie
21. www.opec.org